



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الخامسة عشرة

(١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٣

الملحق رقم ١٣



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٣
الملحق رقم ١٣

لجنة السياسات الإنمائية تقرير عن الدورة الخامسة عشرة

(١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الخامسة عشرة. وقد تناولت اللجنة المواضيع التالية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية المستدامة كإسهام منها في مناقشات الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ حول موضوع ”نسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“؛ وأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وحاجاتها الإنمائية؛ والمسائل الناشئة في مجال التنمية الدولية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛ والمسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بانتقالها السلس من فئة أقل البلدان نمواً، ورصد التقدم الذي تحرزه ساموا في مجال التنمية.

ولاحظت اللجنة، لدى تحليلها لدور العلم والتكنولوجيا والابتكار، أن النهوض بقدرات بلد ما في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيقها الفعال في الأنشطة الاقتصادية ضروريان للتنمية المستدامة والشاملة. وينبغي، من أجل التصدي للمخاطر التي يطرحها تغير المناخ بالنسبة للاستدامة، إيلاء نفس القدر من الاهتمام للتكنولوجيات اللازمة للتخفيف والتكيف. وفي نفس الوقت، يتعين وضع العلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات المتصلة بها في سياق أعم يأخذ في الاعتبار الأبعاد المؤسسي والثقافي والتاريخي التي يعمل في إطارها العلم والتكنولوجيا والابتكار. وللحكومات دور أساسي في بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق التعليم، وتمويل البحوث وتشجيع الابتكار، بسبل منها السياسات القطاعية الفعالة. وهذا يتطلب إدخال تغييرات في النظم الدولية للتجارة والاستثمار من أجل تزويد الحكومات الوطنية بالحيز السياسي المناسب لكي تنفذ السياسات والتدابير الملائمة. ومن الضروري أيضاً فهم أنه يمكن أن تكون للخيارات التكنولوجية آثار وعوامل خارجية سلبية بالنسبة للبعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة. وللخيارات التكنولوجية أيضاً آثار هامة تتعلق بالتوزيع. ويلزم بالتالي اتباع نهج شامل. وينبغي اعتبار المعارف العلمية والتكنولوجيات اللازمة لتلبية حاجات الإنسان الأساسية منافع عامة عالمية. لذلك، هناك حاجة إلى نظام حوافز أنسب لترويج هذه التكنولوجيات ونشرها من أجل إتاحتها على نطاق واسع.

ونظرت اللجنة أيضاً في أوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وحاجتها الإنمائية والاستجابات السياساتية المحتملة، مع التركيز على كيفية مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وتقديم الدعم الدولي من أجل التنمية

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مطروح في جدول أعمال السياسات الدولية منذ فترة طويلة، ولكن المشاكل التي تواجهها هذه الدول آخذة في التفاقم، كما يبين ذلك تزايد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة، وفي صلة أكبر بالهياكل، بالنسبة للبعض منها، اشتداد أوجه الضعف القائمة بسبب تزايد العولمة. ومن الضروري للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تحقيق استقرار الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية واتخاذ تدابير على المستوى العالمي للتقليل إلى أدنى حد من مدى تغير المناخ وأثره. ويلزم أيضا تحسين التدابير القائمة لدعم التكيف مع تغير المناخ في هذه الدول.

وواصلت اللجنة، في معرض متابعتها لبرنامج عملها، النظر في الكيفية التي يمكن أن تتواصل بها خطة الأمم المتحدة للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ومن بين الاتجاهات الناشئة في الاقتصاد العالمي الجديدة بالملاحظة التباين المتزايد بين البلدان النامية؛ والانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب؛ واستمرار أوجه اللامساواة عالميا وتصاعدها محليا. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للانتقال من تحديد الأهداف العالمية إلى تنفيذ سياسات واستراتيجيات تحقق تلك الأهداف. وينبغي أن يكون النهج الإنمائي الجديد عالمي النطاق. ويجب أن تكون إنجازات التعاون الدولي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ أكثر فعالية في ما يتعلق بثلاثة أهداف أساسية: (أ) إدارة الترابط المتزايد بين البلدان؛ (ب) الترويج لاستخدام معايير اجتماعية وبيئية متفق عليها دوليا؛ (ج) الحد من أوجه اللامساواة الكبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان. وهناك حاجة إلى أسلوب تفكير جديد إلى جانب إصلاحات مؤسسية لتحسين الحوكمة العالمية من أجل تحقيق توزيع أكثر عدلا للفرص بين البلدان وبين الشعوب داخل البلدان؛ وتوفير المنافع العامة العالمية بصورة أكثر كفاءة؛ والحد من المخاطر البشرية والبيئية والمالية.

وفي ما يتعلق بأقل البلدان نموا، اقترحت اللجنة إدخال تحسينات على إجراءات الإبلاغ للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفعت منها وللجنة ذاتها؛ في ضوء قرار الجمعية العامة الجديد (٦٧/٢٢١) المتعلق بالانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. والغرض من التحسينات هو تعزيز وتيسير عملية الإبلاغ عن إعداد استراتيجيات الانتقال السلس وتنفيذها. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الإيجابي المستمر المحرز في تنمية ساموا المقرر رفع اسمها من القائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها
١	ألف - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس إجراءات بشأنها
٢	باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها
٥	الثاني - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة
٥	ألف - مقدمة
٦	باء - العلم والتكنولوجيا والابتكار: تلبية حاجات الإنسان الأساسية ومواجهة التحديات البيئية
٨	جيم - بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل النمو المستدام: دور الحكومة
٩	دال - أهمية الحيز السياسي بالنسبة للعلم والتكنولوجيا والابتكار
١١	الثالث - التصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجتها الإنمائية على نحو فعال
١١	ألف - مقدمة
١٢	باء - تحسين تدابير الدعم
١٣	جيم - الحد من الصدمات العالمية
١٥	دال - انعكاسات التباين بين الدول الجزرية الصغيرة النامية
١٦	هاء - آلية الرصد العالمية
١٧	الرابع - تعزيز التعاون الدولي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥
١٧	ألف - مقدمة
١٧	باء - الاستراتيجيات الإنمائية البديلة

١٩	جيم - التحديات القادمة
٢١	دال - المضي قدما في برنامج بحث لجنة السياسات الإنمائية
	الخامس - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالالتزام بالإبلاغ من أجل الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، ورصد ساموا
٢٢	ألف - مقدمة
٢٢	باء - التزامات الإبلاغ من قبل أقل البلدان نمواً التي قررت الجمعية العامة رفع إسمها من القائمة جيم - الإجراءات المقترحة والتوصيات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٦	دال - رصد البلدان التي يرفع اسمها من القائمة
٢٧	السادس - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية
٢٩	السابع - تنظيم الدورة
٣٠	المرفقات
٣١	١ - قائمة المشاركين
٣٣	٢ - جدول الأعمال

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها

المسائل الناشئة في مجال التنمية الدولية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - نظرت لجنة السياسات الإنمائية في الكيفية التي ينبغي أن تتواصل بها خطة الأمم المتحدة للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وهي توصي في هذا الصدد بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مداولاته المتعلقة بإطار فترة ما بعد عام ٢٠١٥، في إمكانية اعتماد نهج أوسع نطاقاً، يركز لا على الأهداف فحسب، بل أيضاً على السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بجميع أبعاده الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي). وينبغي، لدى الاضطلاع بهذه المهمة، إيلاء اهتمام خاص لتزايد أوجه اللامساواة على الصعيد المحلي واستمرار المستويات العالية للفقر المدقع، وهما إثنان من أسوأ الاتجاهات التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن يدرج المجلس الحد من أوجه اللامساواة بوصفه هدفاً محددًا، له غايات قابلة للقياس، في مداولاته المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المجتمع الدولي، لدى نظره في خطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، أن يحترم بالكامل الأولويات والاستراتيجيات الوطنية، وأن يضمن حيزاً سياسياً مناسباً على الصعيد الوطني بإدخال التغييرات المناسبة في الحوكمة العالمية.

٢ - ويُوصى كذلك بأن يأخذ المجلس في الاعتبار، لدى تحديد السياسات العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ثلاثة أهداف أساسية للتعاون الدولي: (أ) إدارة الترابط المتزايد بين البلدان؛ (ب) تشجيع استخدام معايير اجتماعية وبيئية اعتمدها المجتمع الدولي بالفعل (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيات المرتبطة بها، وتوفير الفرص للجميع للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية)؛ (ج) الحد من أوجه اللامساواة الكبيرة التي ما زالت قائمة في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان، وخاصة بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نمواً. وينبغي الاضطلاع بهذه المهام مع مراعاة خاصيتين ناشئتين للاقتصاد العالمي: (أ) الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، و (ب) التباين المتزايد بين البلدان النامية؛ وكلاهما يتطلب إعادة النظر في كيفية التنفيذ الفعلي لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة.

التصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجاتها الإنمائية على نحو فعال

٣ - نظرت اللجنة، بناء على طلب المجلس الوارد في قراره ٤٤/٢٠١١ المتعلق باستعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، في كيفية مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. ولاحظت اللجنة أنه جرى إبراز مدى استعجال تنفيذ برنامج العمل والاستراتيجية بسبب تزايد المخاطر التي يطرحها تغير المناخ والأثر السلبي الملاحظ للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوصي اللجنة بأن ينظر المجلس في مزايا خلق فئة للدول الجزرية الصغيرة النامية تحدد بمعايير مناسبة، على أساس أوجه الضعف المحددة التي تعاني منها هذه المجموعة من البلدان. وتوصي اللجنة بأن تكون تدابير الدعم لأية مجموعة من البلدان متميزة وفقا لأوجه الضعف التي تواجهها.

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً

٤ - ترحب اللجنة باتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١ المتعلق بالانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، ولا سيما بمقرر الجمعية العامة بأن تحيط علماً بقرارات المجلس المتعلقة بإدراج اسم بلدان في قائمة أقل البلدان نمواً ورفع اسم بلدان من تلك القائمة في أول دورة للجمعية العامة تلي اتخاذ المجلس لتلك القرارات. وفي هذا السياق، تقترح اللجنة إدخال عدد من التحسينات على العملية التي تبلغ بها البلدان التي يرفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفع اسمها منها عن إعداد استراتيجية الانتقال السلس وتنفيذها. وتطلب اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤيد هذه المبادئ التوجيهية كتوضيح إضافي للإطار الذي وضعته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢١ والقرارات السابقة المتصلة بالانتقال السلس من الفئة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩.

باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة

٥ - العلم والتكنولوجيا والابتكار محركات أساسية للتنمية المستدامة والشاملة. ولذلك، من الحيوي أن تعالج المبادرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار جميع جوانب التنمية المستدامة - الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية - وعلاقات الترابط بينها حيث يمكن أن تكون للخيارات التكنولوجية آثار سلبية على البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

ومن المهم أيضا أن تقام نظم المعرفة على أسس واسعة النطاق لتشمل الأبعاد الثقافي والاجتماعي والمؤسسي التي تعمل في إطارها.

٦ - ودور الحكومة في بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار أساسي، بما في ذلك في تنشيط وضع نظم تشجع اكتساب المعارف وتطويرها ونشرها على الصعيد الوطني. ويشمل ذلك النهوض بالتعليم والبحث والتطوير ونشر التكنولوجيا، ووضع السياسات الصناعية المناسبة وطنيا، وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ان يعيد المجتمع الدولي النظر في النطاق الذي يمكن أن تضمن فيه النظم الدولية للتجارة والاستثمار حيزا سياساتيا مناسباً للحكومات الوطنية في هذا المجال. وينبغي بالخصوص الاعتراف بالقيود التي يفرضها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ولا سيما القيود المفروضة على الصكوك السياساتية مثل المحتوى المحلي وأداء الصادرات والمعايير المتعلقة بالمشتريات الحكومية التي تستخدمها على نطاق واسع البلدان المتقدمة النمو والمصنعين الناجحين في العالم النامي.

٧ - ويؤدي النظام الحالي للنهوض بالبحث والتطوير، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية المرتبطة به، إلى قلة الاستثمار في الأولويات الاجتماعية و يجد من فرص جني فوائد الابتكار. وتستحق الطرائق البديلة لدعم وتمويل البحث والابتكار على الصعيد العالمي الدراسة الجادة. وينبغي أن تكون المعارف والبحوث والتكنولوجيات التي لها تأثير مباشر على تلبية حاجات الإنسان الأساسية، وعلى صغار المنتجين في الريف، والتي تعالج المشاكل البيئية، ولا سيما ما يتصل منها بتغير المناخ، متاحة مجاناً للجميع بوصفها من المنافع العامة العالمية. وسيمثل التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في المجتمعات المحلية والبلدان الأكثر عرضة للخطر، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي التشديد على إنشاء قاعدة معارف محسنة لفهم حركات تغير المناخ والتكنولوجيات والابتكارات اللازمة للتعامل معها.

التصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجاتها الإنمائية على نحو فعال

٨ - لاحظت اللجنة أن اتخاذ اجراءات بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التوصل إلى نتائج مفيدة في المفاوضات العالمية حول معاهدة عالمية لتغير المناخ وحول تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في العالم، يحظى باهتمام خاص من قبل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الضروري توفير الدعم الدولي لهذه الدول لمساعدتها على التكيف مع الصدمات المناخية الناشئة عن الآثار العالمية السلبية؛ ويشمل ذلك الدعم المقدم لتغطية تكاليف إعادة توطين المهاجرين غير

الطوعيين من الدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررين من تغير المناخ. وهناك حاجة إلى آلية رصد فعالة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، بالاعتماد بشكل مناسب على الآليات الوطنية والإقليمية، من أجل التحليل الكافي وفي الوقت المناسب لمدى ملاءمة ذلك التنفيذ وفعاليتيه.

رصد التقدم الذي تحرزته في مجال التنمية البلدان التي يرفع اسمها من القائمة

٩ - استعرضت اللجنة التقدم الذي تحرزته ساموا في مجال التنمية وأحاطت علما بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يحققه البلد، استنادا إلى النتائج المستمدة من الاتجاهات الاخيرة في المؤشرات المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا. وهي تشجع ساموا على أن تعد، بمساعدة شركائها في التنمية، استراتيجية انتقال لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١.

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة

ألف - مقدمة

١٠ - يؤدي العلم والتكنولوجيا والابتكار دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشمل ذلك ما يتعلق بتعزيز الإنتاجية، وإحداث تحول حيوي في الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو وعدد فرص العمل اللائق، والحد في نفس الوقت من استهلاك الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري، وتطوير الأدوية الأساسية وتحسين الرعاية الصحية/الطبية، وتحقيق الأمن الغذائي بواسطة أساليب الزراعة المستدامة، والتخفيف من مشقة العمل المتري وتعزيز سلامته، وزيادة السلامة في الإنجاب. ويشكل النهوض بقدرات بلد ما في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيقها الفعال في الأنشطة الاقتصادية عاملين ضروريين لتوسيع نطاق قدرات الشعوب وتحقيق التنمية المستدامة، وفي الوقت ذاته، يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار جزءا من القدرات العالمية والوطنية لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعي والبيئي للتنمية وتفاعلاتها.

١١ - ومع أن العلم والتكنولوجيا والابتكار مجال أساسي لإيجاد حلول لأزمة الاستدامة التي يواجهها العالم حاليا، فإن من الضروري النظر إلى السياق الأعم ومراعاة كل من البعدين الثقافي والتاريخي اللذين يعمل في إطارهما العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن الأساسي في هذا الإطار الاعتراف بان العالم يواجه أزمات مشتركة، إلا أنه توجد مع ذلك فوارق داخل البلدان وفي ما بينها؛ ولذلك يتعين إقامة نظم المعرفة على أسس واسعة النطاق لتشمل مختلف الخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية والمؤسسية للبلدان.

١٢ - وفي هذا الصدد، تتطلب إسهامات العلم والتكنولوجيا والابتكار في وضع نموذج جديد للتنمية المستدامة فهما عميقا للعلاقة بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن تدهور البيئة يسيئ للتنمية الاقتصادية ورفاه البشر، ولا سيما بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة من المجتمع. وينبغي ان تسهم العلوم الاجتماعية والاقتصادية بنفس القدر الذي تسهم به العلوم الطبيعية والتقنية في اعتماد نهج يمكن فيه التوفيق بين تحسين نوعية الحياة والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج والحد من تدهور البيئة، والفقير، وأوجه المساواة، وتعزيز السلام والأمن.

١٣ - كذلك، من الضروري فهم أن هناك خيارات تكنولوجية قد تكون لها آثار سلبية (آثار خارجية) على البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة. ولها أيضا نتائج هامة تتعلق

بالتوزيع إلى جانب إفراد "جهات رابحة" و "جهات خاسرة" بسبب استحداث عمليات إنتاج جديدة موفرة لليد العاملة. وتنشأ آثار هامة تتعلق بالتوزيع وخاصة بسبب القرارات المتعلقة بأنواع المعرفة والابتكارات التي يجري تشجيعها وتطويرها والأنواع التي يجري إهمالها ونسيانها. ومن ثم يظل من المهم توضيح أن الخيارات التي نواجهها هي خيارات مجتمعية، وليست خيارات علمية أو تقنية. وبفهم هذا النهج، يتيح تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة فرصا فسيحة لربط العلم بالمجتمع والثقافة والمعارف التقليدية.

باء - العلم والتكنولوجيا والابتكار: تلبية حاجات الإنسان الأساسية ومواجهة التحديات البيئية

١٤ - تمثل قدرات بلد ما عوامل أولية ولكن حاسمة لا للنمو الاقتصادي المستدام فحسب بل أيضا لقدرة البلد على توفير التعليم الحسن النوعية، والرعاية الصحية الجيدة والغذاء الآمن لمواطنيه، وعلى التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

١٥ - ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، بذلت جهود متجددة لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار، على الصعيدين الوطني والعالمي، من أجل تطوير اللقاحات وتحسين العلاجات الطبية للأمراض الاستوائية وغيرها من الأمراض التي يتبلى بها العالم النامي، وللأوبئة العالمية كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(١). ويؤدي الابتكار التكنولوجي دورا يتسم بنفس الدرجة من الأهمية في إدارة موارد المياه العذبة المأمونة وفي معالجة المشاغل المتعلقة بندرة المياه في مجال الإنتاج الزراعي لصغار الفلاحين. وقد أدت مؤسسات البحث الدولية في الماضي، بدعم من الصناديق العمومية، دورا نشطا في الابتكار الزراعي في البلدان النامية، وصولا إلى الثورة الخضراء في الستينات والسبعينات. ووسعت الحكومات الوطنية شبكات الطرق والري والإمداد بالطاقة الكهربائية لتشجيع المزارعين على اعتماد التكنولوجيا الجديدة. وأعطيت الأولوية أيضا في منح القروض الدولية للتنمية الزراعية^(٢). وفي الآونة الأخيرة، اختبر بنجاح نظام ابتكاري، يعرف بنظام تكثيف زراعة الأرز، في ٤٠ بلدا^(٣). ومع ذلك يبقى كل هذه الجهود محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، تظل فرص الحصول على التكنولوجيا مقيدة في العديد من الحالات، نظرا لطابع الملكية المتصل بالحقوق الفكرية.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ١٣ (E/2009/33).

(٢) وجهت الانتقادات للثورة الخضراء على أساس التكنولوجيا التي تروج لها، والتي تنطوي على استخدام مكثف للأسمدة، ومبيدات الآفات الكيميائية والمياه؛ ولهذا آثار سلبية على البيئة.

(٣) يمثل الأرز أهم غذاء أساسي للفقراء، وخاصة في آسيا وأجزاء من أفريقيا.

١٦ - وتكمن أهمية الجغرافيا في تغير المناخ وتكون بعض المناطق أكثر تضررا من غيرها. وتختلف أيضا النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باختلاف مستويات التنمية عموما وحسب درجة الاستعداد، على المستوى الفردي والمحلي والوطني لتخفيف اثر تغير المناخ والتكيف معه.

١٧ - ومن التحديات الرئيسية لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال تغير المناخ دعم عمليات التخفيف والتكيف. وفي الوقت الذي يوجه فيه الكثير من الاهتمام للتخفيف، وخاصة لأن انبعاثات غازات الدفيئة تولد إلى حد كبير في أكثر البلدان تقدما تكنولوجيا، لا يولى أي اهتمام يذكر لتشجيع و تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التكيف. ومعظم تكنولوجيات التكيف المتوفرة حاليا يعكس عمليات غير رسمية، أو تلقائية، كالتكنولوجيات المحلية أو القائمة على المعارف التقليدية والمستخدمه في مواجهة الفيضانات ونظم الري المستحدثة والمحينة لاستخدام المياه النادرة على نحو أكفأ. ومن المرجح أن تكون تدابير التكيف أكثر ملاءمة للأنشطة الصغيرة النطاق وبالتالي أكثر تكيفا مع الظروف والمؤسسات المحلية. إلا أن من المرجح أن تكون تدابير التكيف أكثر توفرا للبلدان والمجتمعات المحلية والافراد الأكثر ثراء، وهذه الفئات ليست بالضرورة الأكثر ضعفا.

العلم والتكنولوجيا والابتكار كمنافع عامة عالمية

١٨ - تعزز الاعتبارات الوارد ذكرها أعلاه الحاجة إلى اعتبار بعض التكنولوجيات، وخاصة ما يسهم منها في تلبية حاجات الإنسان الأساسية ومعالجة المشاكل البيئية، منافع عامة عالمية تستحق أن يدعمها نظام حوافز لجعلها متاحة للجميع. وينبغي ان يحظى تطوير هذه التكنولوجيات ونشرها بالأولوية على الصعيد العالمي. إلا أن كلا منهما يواجه عقبات كبرى.

١٩ - أولا، وفي ما يتعلق بالتطوير، لم تتسم الأسواق بالكفاءة في توفير تلك السلع والخدمات بشكل ملائم كما وكيفما، وفي الوقت المناسب. ويعتمد النظام الحالي لتمويل البحث والتطوير، إلى حد كبير، على منح حقوق ملكية فكرية حصرية كحافز على الاستثمار الخاص في توليد التكنولوجيا والابتكار. ويؤدي هذا إلى قلة الاستثمار في الابتكارات لمعالجة الأولويات الاجتماعية، ولا سيما من أجل تلبية حاجات الإنسان الأساسية وكفالة الاستدامة البيئية. ولذلك توجد حاجة إلى آليات بديلة لتمويل الابتكار، كالجوائز والصناديق العامة (كما في ذلك الصناديق العامة لشراء تكنولوجيات تتاح بعد ذلك مجانا) وهذا أمر يستحق المزيد من البحث.

٢٠ - ثانياً، وفي ما يتعلق بالنشر، غالباً ما تكون التكنولوجيات التي تحظى بحماية براءة اختراع أصعب مناصراً بسبب احتكارات الأسعار، التي تجعلها أكثر تكلفة. إلا أن من الجوانب المحورية للمنافع العامة العالمية ضرورة أن تكون غير قابلة للاستبعاد: بعد إستحداث المعارف أو التكنولوجيات في هذه المجالات المحورية، ينبغي ألا يستبعد أي أحد من إمكانية الحصول عليها. والسؤال هو كيف يمكن تأمين التمويل المستدام لتوفيرها. وقد ظل البحث والتطوير في تلك التكنولوجيات، نظراً لطابعها غير القابل للاستبعاد، ناقصي التمويل لفترة طويلة، وخاصة بالنسبة للتكنولوجيات التي يحتاجها الفقراء الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل.

جيم - بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل النمو المستدام: دور الحكومة

٢١ - التنمية في جوهرها عملية لبناء القدرات. وتواجه البلدان النامية العديد من العقبات في بناء قطاع خاص متين يتسم بالحيوية في تنظيم المشاريع؛ إلا أن لها أيضاً بعض المزايا. فهي بإمكانها الاعتماد على المعارف المجمعة في أماكن أخرى، مما ينفي الحاجة إلى تكريس جزء هام من الموارد للبحث والتطوير. ولا تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا معينة إلا بعد أن تصبح معياراً في مجالها الصناعي، وهذا يعني ضمناً أنه يمكنها أن تكييف التكنولوجيات الناضجة الموجودة. ويعرف هذا بـ "ظاهرة المتأخرين"^(٤). ولكن المتأخرين في حاجة أيضاً إلى اقتناء تكنولوجيات جديدة أو ناشئة غالباً ما تكون مرتبطة بالأسواق النشطة. ويمكن أن تمثل النماذج التكنولوجية الناشئة فرصة للمتأخرين لأنها ليست بالضرورة منحصرة في النموذج التكنولوجي "القديم" أو "الناضج" وهي قادرة بالتالي على أن تستغل على أفضل وجه الفرص الجديدة المتاحة في الصناعات الناشئة أو الجديدة.

٢٢ - إلا أن البلدان النامية غالباً ما تمر بمرحلة التعلم التكنولوجي وتطوير القدرات قبل أن تبلغ المرحلة التي يمكنها فيها الاستفادة الكاملة من ظاهرة المتأخرين. والهيئات العامة و/أو الخاصة في حاجة إلى تكوين مخزون من المعارف في شكل رأسمال بشري ومادي، وإلى تحديد التكنولوجيات والصناعات التي يملك فيها البلد أو الشركة أكبر الطاقات الكامنة للنمو وتوجيه الموارد إليها، مع الاعتراف بمخاطر عدم التخطيط.

٢٣ - ومن ثم، فإن للحكومات دوراً أساسياً في بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن ذلك تنشيط عملية تطوير النظم التي تشجع اكتساب المعارف ونشرها، ورسم السياسات الصناعية وتنفيذها. وتشير الأدلة إلى أن مستوى الإنفاق على البحث

(٤) Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Cambridge, MA, Press.

Belknap Press of Harvard University (1962).

والتطوير أساسي لبناء القدرات على الابتكار. وفي الأثناء، فإن المؤسسات في بلد ما، ونظام التعليم فيه ونوعيته من العوامل الهامة في تحقيق الانتقال من مستوى الدخل المنخفض إلى مستوى الدخل المتوسط. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التعليم الجامعي وإعادة التدريب وتيسير انتقال الباحثين أمور ضرورية لتعزيز نقل التكنولوجيا بين مختلف قطاعات الاقتصاد واستخدام تلك التكنولوجيات في الأنشطة التجارية.

٢٤ - علاوة على ذلك، فإن بناء القدرات التكنولوجية يتطلب الدعم الحكومي. وعندما تكون قدرات القطاع الخاص غير موجودة أو ضعيفة، ينبغي أن يتولى القطاع العام القيادة في تصميم وتنفيذ مشروع صناعة جديدة أو تكنولوجيا جديدة، مع مزيج من الأنشطة الأفقية على صعيد الاقتصاد الكلي. ومع تطور قدرات القطاع الخاص، قد يصبح انخراط الحكومة الوطنية أقل بروزاً ويرجح أن تصبح سياساتها أكثر استهدافاً لصناعات أو تكنولوجيات محددة، وأن تأخذ طبيعة التعاون بين القطاعين العام والخاص شكل الشراكة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يصبح القطاع الخاص مستقلاً إلى حد ما عن القطاع العام في مجال تطوير التكنولوجيا، مع قيام هذا الأخير بتوفير الحوافز الاقتصادية، بما في ذلك حقوق ملكية حصرية للقطاع الخاص، لفترة معينة، لتشجيع جهوده. ومع ذلك، يجب التسليم بأنه حتى في البلدان المتقدمة النمو، تواصل الحكومات تنفيذ ورعاية قدر كبير من أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي، وليس فقط في المسائل ذات الصلة بالدفاع.

دال - أهمية الحيز السياسي بالنسبة للعلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٥ - هناك تساؤل وجيه حول ما إذا كان النظامان الدوليان الحاليان للتجارة والاستثمار يضمنان لحكومات البلدان النامية حيزاً سياسياً كافياً لتعزيز القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٦ - ومن بين الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ذات الصلة بالموضوع، تجدر الإشارة إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. ويضع اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة معايير دنيا لحماية الملكية الفكرية المحلية يتعين على البلدان الموقعة عليه (باستثناء أقل البلدان نمواً) الامتثال لها. وتترتب على هذا آثار هامة بالنسبة للسياسات الجائزة على الصعيد الوطني في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، فإن بعض التدابير التي كانت البلدان المتقدمة النمو تستخدمها خلال عملية التصنيع، وهي التمييز ضد طلب براءة اختراع أجنبي، أو استثناء صناعات مثل المواد الكيميائية أو الأدوية، لم تعد متاحة. إلا أن الاتفاق يتضمن عدة "أوجه مرونة" يمكن أن تستخدمها البلدان النامية في

تصميم نظمها الذاتية لحقوق الملكية الفكرية. وفي الأثناء، يمنع اتفاق تدابير الاستثمار الممارسات من قبيل شروط المحتوى المحلي، وأداء الصادرات، وشروط تحقيق التوازن التجاري، وشروط نقل التكنولوجيا. وببساطة، فإن هذه التدابير تحد على نحو هام من الحيز السياسي للحكومات في البلدان النامية. وإلى جانب هذه المسألة، هناك تساؤل عما إذا كانت قواعد اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة هي النموذج الصحيح لحقوق الملكية الفكرية بالنسبة للبلدان النامية، وعن الآثار التي تترتب عنه من حيث فرص الحصول على المعارف والتكنولوجيا.

٢٧ - وهناك حاجة إلى حوار عالمي حول إصلاح النظامين العالميين للتجارة والاستثمار. وبالخصوص، ينبغي أن تتطور نظم حقوق الملكية الفكرية من التركيز على الحماية إلى تشجيع النشر. ويمكن للحماية المتشددة لحقوق الملكية الفكرية، وخاصة براءات الاختراع، أن تكون رادعا فعليا في الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام واتباع السياسات الصناعية المناسبة لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي أيضا في عدة مسائل سياسية، منها منح استثناء واسع النطاق للمستخدمين التجريبيين، واشتراط السلطة القضائية منح التراخيص بطريقة غير حصرية بدافع المصلحة العامة. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى وضع ضمانات دنيا للمصلحة العامة بكفالة الشفافية في منح التراخيص والسماح باستخدام أوسع نطاقا لمنح التراخيص بطريقة غير حصرية، وخاصة في تسجيل براءات الاختراع الناتجة عن البحوث الممولة من الموارد العامة.

الفصل الثالث

التصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجاتها الإنمائية على نحو فعال

ألف - مقدمة

٢٨ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة السياسات الإنمائية، في قراره ٤٤/٢٠١١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ان تقدم آراءها ووجهات نظرها المستقلة حول كيفية مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس تنفيذًا كاملاً وفعالاً، بوسائل منها إعادة تركيز الجهود على نهج قائم على النتائج والنظر في ما قد يلزم اتخاذه من تدابير محسنة وإضافية للتصدي بفعالية أكبر لأوجه الضعف الفريدة والخاصة والحاجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - ونظرت اللجنة في أوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجاتها الإنمائية، معتمدة على استعراضها السابق لدعم الأمم المتحدة لتلك الدول الذي أعد في عام ٢٠١٠ بناءً على طلب المجلس^(٥). ويؤكد تحليلها من جديد أن أوجه الضعف والحاجات الإنمائية الجوهرية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات صلة بصغرها؛ وانعزالها وتجزئتها؛ وضيق قاعدتها من الموارد والصادرات؛ وتعرضها للصدمات البيئية والطبيعية (بما في ذلك تغير المناخ والكوارث الطبيعية)؛ والتعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية^(٦).

٣٠ - وفي حين يطرح معظم هذه القيود الهيكلية أيضاً تحديات للعديد من البلدان النامية غير الجزرية، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية عادة ما تكون ضعيفة بشكل خاص حيث تتأثر حصة أكبر من السكان تأثراً سلبياً بالصدمات، مقارنة بالاقتصادات النامية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يواجه عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مكون من جزر مرجانية منخفضة مخاطر وجودية بأن تصبح غير صالحة للسكن بسبب آثار تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة على أن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تزداد تفاقمًا كما يبين ذلك تصاعد المخاطر

(٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق رقم ١٣ (E/2010/33)، الفصل الخامس.

(٦) Matthias Bruckner, "Effectively addressing the vulnerabilities and development needs of small island developing States, CDP Background Paper No. 17، متاح في الموقع

http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_bg_papers.shtml

المرتبطة بتغير المناخ، والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة على العديد من تلك الدول والتحديات التنافسية الضخمة الناجمة عن تزايد العولمة. وتبرز هذه التحديات المتواصلة والمتزايدة الطبيعة الهيكلية لأوجه الضعف لدى تلك الدول وانعدام تدابير الاستجابة الفعالة.

باء - تحسين تدابير الدعم

٣١ - يتضمن كل من مبادرتي خطة عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس مجموعة واسعة من تدابير الدعم الدولي لمساندة العمل على الصعيد الوطني للتصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجاتها الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة صكوك واتفاقيات واتفاقيات واستراتيجيات تعالج أيضا التحديات المرتبطة مباشرة بأوجه الضعف لدى تلك الدول، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، وإطار عمل هيوغو بشأن الحد من أخطار الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلا أن هناك حاجة ملحة لتحسين التدابير الدولية، بدرجة كبيرة في بعض الحالات. وينطبق هذا بشكل خاص في ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث أن هذه البلدان هي أقل من يسهم في المشكلة بينما سيكون بعضها ممن سيعاني الأكثر من النتائج. وما زال تنفيذ برامج التكيف ومشاريعه في مرحلة مبكرة أو تجريبية؛ وليس من الواضح ما إذا كانت تقدم موارد كافية. وتبرز اللجنة أيضا مسؤولية المجتمع الدولي عن تمويل التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث أن إسهام هذه البلدان في المشكلة العالمية لا يكاد يذكر.

٣٢ - ويتطلب الحد من مخاطر الكوارث والإدارة المستدامة للموارد، أيضا، تحسين الدعم. وفي حين يمكن لخطط التأمين الإقليمية والدولية ضد مخاطر الكوارث أداء دور هام، فإنه ينبغي ترسيخها في الاستراتيجيات الشاملة للحد من مخاطر الكوارث. ويمكن تعزيز الآليات القائمة مثل مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي بتوسيع نطاق تغطية الأضرار الاقتصادية، وبالخصوص الأضرار التي يتكبدها الفقراء، وليس فقط الأضرار التي تلحق الممتلكات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي القيام على سبيل الاستعجال بتنفيذ الآليات الجديدة المجرية في منطقة المحيط الهادئ. والدعم الدولي ضروري لوضع آليات التأمين ضد الكوارث ودعم تكلفة وثائق التأمين لأفقر الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - ومن الضروري أيضا زيادة الدعم لمواجهة التكاليف المرتفعة لتوفير السلع والخدمات الإدارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وترتبط هذه التكاليف المرتفعة بالانخفاض الكبير في عدد السكان وما ينتج عن ذلك من غياب وفورات الحجم وبالتشتت الجغرافي في حالة

الدول الجزرية الصغيرة النامية الأرخيبيلية. ويمكن، حيثما يتسنى ذلك، توسيع نطاق التشارك في توفير المنافع العامة على أساس إقليمي ودعمه دوليا. وقد أحرزت نتائج إيجابية في مجالات مثل التعليم الجامعي، أو السياسات النقدية، أو إدارة مصائد الأسماك، ولكن ينبغي في الوقت ذاته استكشاف تدابير إضافية في بعض المجالات مثل توفير خدمات النقل للجزر النائية.

٣٤ - ومع أن التنوع الاقتصادي هام للتصدي للمخاطر الناشئة عن صغر قاعدة الصادرات، فإن قاعدة الإنتاج، المحدودة هيكليا، للدول الجزرية الصغيرة النامية تقيد فعالية تلك التدابير. وحيث أن عدم تنوع الصادرات يزيد التعرض للصدمات الاقتصادية، من الضروري تعزيز آليات التمويل الاحترازي التي يمكن لتلك الدول استعمالها وقت الاستجابة. إلا أن ارتفاع مستويات مديونية العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تحد من فرص وصولها إلى أسواق رؤوس الأموال. ومن ثم، من الضروري أيضا التصدي لإشكالية الديون في البلدان المتضررة.

٣٥ - والهجرة، في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، رد فعل شائع إزاء الصدمات الخارجية، وخاصة في الدول الصغرى حيث يمكن أن يتضرر البلد بأكمله. ويمكن لبلدان المقصد الرئيسية زيادة تيسير تنقل اليد العاملة المؤقت من البلدان المتضررة في أعقاب الصدمات العنيفة. وربط التدابير الانفرادية والثنائية والإقليمية في هذا الصدد بإطار عالمي للهجرة يمكن أن يعزز بدرجة أكبر تحقيق الفوائد، والحد من التكاليف المرتبطة بالهجرة.

جيم - الحد من الصدمات العالمية

٣٦ - الصدمات البيئية والاقتصادية والمالية أحداث خارجية من وجهة نظر الدول الجزرية الصغيرة النامية وتشكل معوقات للتنمية بالنسبة لجميع البلدان. بيد أن أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية تجعلها تعتمد بشكل خاص على مدى فعالية الاستجابات الدولية الرامية للتصدي لأسباب تلك الصدمات.

٣٧ - والعالم لا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا والمتمثل في حصر ارتفاع درجة الحرارة على الصعيد العالمي في درجتين مئويتين مقارنة بدرجات الحرارة في عهود ما قبل الثورة الصناعية، ولكن يتوقع أن حتى هذا الحد المتفق عليه سيؤدي إلى عواقب إنمائية وخيمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدابير التكيف في هذه الدول حاسمة في الحد من الآثار السلبية، ولكنها لن تكفي للتخفيف من حدة التداعيات السلبية لتغير المناخ. علاوة على ذلك، فإن تدابير التكيف تحد من الموارد التي بدون ذلك تكون متاحة للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى معاهدة عالمية تكفل أن

تصل انبعاثات الكربون إلى ذروتها في المستقبل القريب ثم تهبط هبوطا حادا بعد ذلك، وتضمن التوزيع العادل والمنصف للمسؤوليات والتكاليف^(٧). وسيقتضي تنفيذها إحداث تحول في نماذج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، حيث أن الحلول التكنولوجية البحتة لن تكون كافية.

٣٨ - وبالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن النظم البيئية للمحيطات مصيرية للأمن الغذائي والعمالة والسياحة، ولكنها مهددة بشكل متزايد. وينبغي دعم ممارسات الإدارة المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك وضع وتنفيذ نظم مناسبة لإصدار تراخيص الصيد وإنشاء مناطق بحرية محمية وإنفاذها. إلا أنه يلزم اتخاذ تدابير دولية إضافية للحد من المخاطر المتأتية من الإفراط في صيد الأسماك على الصعيد العالمي، ووقف ممارسات الصيد غير المستدامة، ومنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والحد من القدرات العالمية في مجال مصائد الأسماك، ويشمل ذلك إدخال إصلاحات على نظم الدعم، وضمان التوزيع العادل للاستحقاقات من رخص الصيد الدولية.

٣٩ - وقد بينت الأزمة الاقتصادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الانخفاض المفاجئ للطلب الإجمالي العالمي. وقد تضرر العديد منها، وإن لم يكن كلها، من الأزمة أكثر من معظم البلدان النامية الأخرى. ويعود الوقوع السلبي القوي والدائم للأزمة، عموما، إلى شدة تعرض تلك الدول للصدمات التجارية، وتركز صادراتها في أسواق البلدان المتقدمة النمو، ومحدودية نطاق سياساتها الداخلية لتحقيق الاستقرار ومواجهة التقلبات الدورية. ولهذا، من شأن تحقيق استقرار النظم الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي أن يؤدي دورا رئيسيا في الحد من ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم تحسين تنظيم الأسواق المالية الدولية، وزيادة توجه سياسات الاقتصاد الكلي في الأسواق الرئيسية نحو مواجهة التقلبات الدورية، وزيادة التنسيق الدولي.

٤٠ - وأبرزت الأزمة العالمية في أسعار الغذاء والطاقة أيضا ضعف العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية المرتبط بشدة الاعتماد على الواردات. ومن شأن تحقيق استقرار أسعار الغذاء العالمية وضمان القدرة على تحملها أن يقدم إسهامات كبيرة في الحد من انعدام الأمن الغذائي في تلك الدول. ومع أنه يمكن أيضا أن تؤدي السيطرة على التقلبات في أسواق الطاقة العالمية (ولا سيما أسواق النفط) دورا هاما في الحد من ضعف الدول الجزرية الصغيرة

(٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ١٣ (E/2007/33)، الفصل الثاني والوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق رقم ١٣ (E/2010/33)، الفصل السادس.

النامية، فإن السير في اتجاه نظم الطاقة المتجددة في تلك الدول نهج أكثر فعالية بكثير للتصدي لأوجه الضعف لديها.

٤١ - وخلاصة القول هو أن بدون اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير عالمية، فإنه لا يمكن التصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو فعال. ولن تكون زيادة القدرة على التكيف والحد من التعرض كافيين وقد لا يكونان فعالين في الحد من أوجه الضعف إذا لا يجري التصدي كذلك لمصادر الصدمات. وينبغي النظر إلى تدابير الاستجابة هذه في السياق العام للتنمية المستدامة والحاجات الإنمائية لجميع البلدان النامية من أجل ضمان اتساق نظام الدعم العالمي.

دال - انعكاسات التباين بين الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٢ - تبين طائفة واسعة من المؤشرات المناسبة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر ضعفا بالفعل، في المتوسط، من البلدان النامية الأخرى، في حين أن الدخل الفردي الأعلى ورأس المال البشري الأعلى يجعلانها أكثر قدرة على تحمل الصدمات عموماً. إلا أن النظر إلى متوسط الأرقام يحجب أوجه تباين هامة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها. فهناك دول ليست من فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية لكنها شديدة الضعف كما أن هناك دولاً جزرية صغيرة نامية على درجة متوسطة من الضعف. علاوة على ذلك، فإن ترتيب مستويات الضعف يختلف من مؤشر إلى آخر. وعلى العموم، فإن التباين بين الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل داخل المجموعات الإقليمية مثل جزر البحر الكاريبي أو جزر المحيط الهادي، بينما هناك تنوع إقليمي أكبر بين هذه الدول في منطقة المحيط الأطلسي، ومنطقة المحيط الهندي ومنطقة بحر الصين الجنوبي. وفي الوقت ذاته، فإن التباين كبير حتى داخل المنطقة الواحدة، وفي بعض الأماكن هناك تشابه ملحوظ عبر المناطق.

٤٣ - وللتباين بين الدول الجزرية الصغيرة النامية انعكاسات بالنسبة لأفضل سبل تصميم تدابير الاستجابة والوصول إليها، إذا أريد أن تتسم هذه التدابير بالفعالية والكفاءة. وإنشاء فئة للدول الجزرية الصغيرة النامية تقوم على معايير مناسبة تنطوي على قياس أوجه الضعف المحددة خيار يستوجب المزيد من النظر من قبل المجلس، ويجب أن يشمل ذلك التمييز في الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية حسب نوع أوجه الضعف المحددة التي تواجهها. ومن الممكن أيضاً أن يجيد اعتماد نهج تمييزي تجاه الدعم الدولي عن السياسة بعض المسائل الخلافية المحيطة بإنشاء فئة رسمية من الدول الجزرية الصغيرة النامية وبتركيبتها.

هاء - آلية الرصد العالمية

٤٤ - قد يساعد إنشاء نظام رصد عالمي متين على تعزيز المساءلة وضمان التحليل الملائم في الوقت المناسب لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. وسيتيح المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في ساموا عام ٢٠١٤ فرصة للاتفاق على مبادئ ذلك النظام وخطه تنفيذه. وينبغي ان يقوم إطار الرصد على أساس أطر الرصد الإقليمية والوطنية القائمة. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يستفيد بالكامل أيضا من البيانات الدولية المتاحة بسهولة عن أوجه الضعف، والحاجات الإنمائية والاستجابات السياساتية ذات الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المؤشرات المناسبة المستخدمة في الدليل القياسي للضعف الاقتصادي الذي وضعته لجنة السياسات الإنمائية.

٤٥ - ويمكن لنظام رصد شامل أن يكون مفيدا لتقييم كامل مجموعة تدابير الاستجابة، مع مراعاة أوجه الترابط بين السياسات. ويمكن أن يؤدي خلق أدوات التعقيب على عملية صنع القرارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى تصميم تدابير استجابة أكثر تكاملا. وينبغي أن يسهل النظام أيضا تبادل التجارب وأن يتضمن أنشطة لبناء القدرات على إيجاد المعلومات الإحصائية وتفسيرها.

٤٦ - ومع أن اعتماد توصيات سياساتية عملية وأهداف ومعالم رئيسية بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من شأنه أن يسهل وضع إطار للرصد، فإنه يمكن لهذا الإطار أن يضيف قيمة حتى على أساس الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية القائمة. ويمكن، لتحسين توفر البيانات، أن يكمل التعاون الإقليمي الجهود الوطنية. ويتعين على الوكالات الدولية أن تخصص موارد كافية لإدراج جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في أنشطتها المتعلقة بجمع البيانات وتقييمها. وينبغي توفير موارد كافية لنظام الرصد العالمي.

تعزيز التعاون الدولي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

ألف - مقدمة

٤٧ - مع اقتراب عام ٢٠١٥، وانكباب المجتمع الدولي على بحث نهج جديدة لتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المتفق عليه، يتزايد تركيز الاهتمام على وضع الإطار المفاهيمي لخطة التنمية العالمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وبدأت لجنة السياسات الإنمائية، في عام ٢٠١١، برنامج بحث من أجل الإسهام في المناقشات المتعلقة بوضع تلك الخطة^(٨). وشدت اللجنة أيضا في مداولاتها على أن ينخرط المجتمع الدولي من جديد وبجزم في الخطط الأخرى (غير المنجزة) المعتمدة في شتى اجتماعات القمة والمؤتمرات العالمية التي عقدها الأمم المتحدة في السنوات الخمس عشرة الماضية والتي حددت مبادئ والتزامات وأهدافا تتجاوز ما أعلن عنه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨ - ولكن هذا لن يكون كافيا. فقد شددت اللجنة أيضا على الطابع المستعجل للانتقال من الأهداف العالمية إلى السياسات والاستراتيجيات التي تتيح تحقيق تلك الأهداف وتمكن بالخصوص من اعتماد استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة، تعالج كلا من أبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي). ومن ثم، هناك حاجة إلى نماذج تنمية يمكن أن تشجع النمو الاقتصادي الشامل اجتماعيا والمستدام بيئيا ومعالجة شتى الأزمات التي تضر الاقتصاد العالمي، وهي الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها، وأزمة الأغذية العالمية، وأزمة تغير المناخ الناشئة وأوجه اللامساواة المرتفعة باستمرار. وفي هذا الصدد، ينبغي ان ينأى أسلوب قياس التقدم عن الناتج المحلي الإجمالي ويتجه نحو مقاييس تستوعب عوامل إضافية مثل توزيع الدخل، والتكاليف البيئية وما يتصل بذلك من انخفاض قيمة رأس المال الطبيعي، والآثار المضرة برأس المال البشري، الناجمة عن عدة عوامل منها سوء التغذية، واعتلال الصحة الممكن تجنبه، وقلة المهارات الناجمة عن البطالة.

باء - الاستراتيجيات الإنمائية البديلة

٤٩ - نموذج التنمية الذي تقوم عليه الأهداف الإنمائية للألفية لا يعمل على النحو المبتغى وينبغي إعادة النظر فيه على الصعيدين القطري والدولي. ومع انه لا توجد وصفة وحيدة

(٨) لجنة السياسات الإنمائية. استراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.A.3).

لتشجيع النمو العريض القاعدة مع خلق الوظائف، وضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية، فإن التحليل الذي أجرته اللجنة يشير إلى المكونات التالية: زيادة الاعتماد على حشد الموارد الداخلية والادخار؛ وتحقيق النمو المنصف بطرق منها الاستثمار في رأس المال البشري؛ واعتماد سياسات قطاعية تتمشى مع الاقتصاد المفتوح؛ وتشجيع الزراعة المستدامة؛ واتباع سياسات الطاقة المنخفضة الكربون؛ واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي التي تشجع الاستقرار والإنصاف.

٥٠ - وتشير التجربة المكتسبة من التاريخ والبحوث إلى إن أفضل ما يساهم في تحقيق أهم التخفيضات في حالات الفقر، وفي بلوغ طائفة واسعة من الأهداف الاجتماعية هي السياسات التي تضمن حصول الجميع على خدمات اجتماعية جيدة، والتي يمكن أن تكملها برامج مساعدة تستهدف فئات تعاني من الفقر المدقع وشدة الضعف. إلا أنه في غياب التوفير الشامل، تكون فعالية البرامج المحددة الأهداف محدودة؛ ويمكن أن يطرح تنفيذها الفعال مصاعب إدارية حمة على العديد من البلدان النامية. ومن الهام أيضا الإشارة إلى أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية وضع في سياق كانت السياسات الاجتماعية تؤدي فيه دورا ثانويا ولا تؤثر على سياسات الاقتصاد الكلي السائدة. ما ينجح هو، من ناحية، سياسات اجتماعية شاملة واسعة النطاق، ومن ناحية أخرى نمو اقتصادي وتغير هيكلية يدعم الأنشطة الأكثر إنتاجية وورفع المستوى التكنولوجي.

٥١ - وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية لا يحدث في فراغ. فالاستراتيجيات الوطنية تؤثر في السياق العالمي الأوسع الذي تعمل فيه، ولكنها تتأثر به أيضا، وخاصة في عالم يتميز بالترابط المتزايد. وينبغي أن يكون نهج التنمية الجديد عالمي النطاق وينطبق على جميع البلدان. وينبغي أن يكون تركيزه على الإصلاحات اللازمة لتحسين الحوكمة العالمية من أجل توزيع الفرص بين البلدان والشعوب على نحو أكثر عدلا، وتوفير المنافع العامة العالمية بشكل أكثر كفاءة، والحد من المخاطر البشرية والبيئية والمالية التي يعاني منها النظام الدولي حاليا.

٥٢ - وتنزع عملية العولمة الحالية إلى زيادة أوجه الترابط بين البلدان، مما يوسع نطاق المنافع العامة العالمية. وتوجد علاقة متينة بين المنافع العامة العالمية وخطط التنمية: فالإخفاق في أحد المجالين يمكن أن يسفر عن نكسات في الآخر. فعلى سبيل المثال، يظهر انعدام تكنولوجيات توفر خدمات اجتماعية أساسية للفقراء، وطاقة نظيفة، ووسائل نقل بأسعار معقولة، وأصنافا من المحاصيل الغذائية ذات المردود الأعلى والمقاومة للجفاف والآفات، وجود فجوات في المنافع العامة العالمية لها أثر مهم على قدرة الحكومات الوطنية على توفير الخدمات الأساسية.

٥٣ - ومن بين المنافع العامة العالمية ذات الآثار الإنمائية، فإن أكثرها تحدياً هو خطر تغير المناخ. وهذا الخطر يجعل من الضروري إعادة النظر في أنماط النمو الاقتصادي القائمة واستيعاب التكاليف البيئية. وتعني خصائص المنافع العامة ضمناً أن السوق غير قادرة على تأمين إمدادها على نحو كفاء وأن هناك حاجة إلى شكل من أشكال العمل الجماعي. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تكون الاستجابة عن طريق مختلف أشكال التنسيق والتعاون الطوعي بين الجهات الفاعلة المعنية.

٥٤ - وللمضي قدماً، ترى اللجنة أنه ينبغي أن يحقق التعاون الدولي، بشكل أكثر فعالية، أهدافه الأساسية الثلاثة: (أ) إدارة الترابط المتزايد بين البلدان؛ (ب) تشجيع بلوغ المستويات الاجتماعية والبيئية التي اعتمدها المجتمع الدولي بالفعل (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيات المرتبطة بها، وتوفير إمكانية الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية للجميع؛ (ج) تصحيح الفروق الكبيرة المتبقية في مستويات التنمية الاقتصادية للبلدان. وفي هذا الصدد، يتعين طرق المشاكل المرتبطة بأطر تنظيم العلاقات الدولية (التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا إلخ). لضمان أن تؤمن توزيعاً أفضل لفرص التنمية، ويشمل ذلك المعاقبة على الممارسات التي تعرقل ذلك الهدف (مثل التدفقات المالية غير المشروعة، والملاذات الجبائية، إلخ).

جيم - التحديات القادمة

٥٥ - هذه ليست بمهمة يسيرة. فمن ناحية، هناك حاجة إلى قواعد عالمية وإلى تحسين الحوكمة لإدارة المشاكل العالمية وزيادة الآثار الممتدة الإيجابية والحد من الآثار السلبية (الآثار الخارجية) التي يمكن أن يحدثها بعض البلدان في بلدان أخرى، في هذا العالم المترابط. ومن ناحية أخرى، ينبغي وضع القواعد العالمية بطريقة تحفظ الحيز السياسي اللازم على الصعيد الوطني، ضمن حدود الترابط.

٥٦ - وقد يؤثر وجود أنظمة دولية أو غيابها على قدرة الحكومات الوطنية على تنفيذ السياسات المناسبة. فقواعد التجارة الدولية التي تسمح بتقديم الإعانات للصادرات الزراعية في البلدان الغنية تؤثر على سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. كذلك، فإن عدم وجود أنظمة مالية دولية مناسبة يعني المزيد من التقلبات في أسواق رأس المال الدولية مما يسهم في حدوث أزمات تكون لها تداعيات سلبية على سبل عيش أفقر الناس وأشدّهم ضعفاً. وبعض القواعد الدولية تعوق أيضاً ما تقوم به الحكومات من أجل تشجيع التغيرات التحولية المثمرة. وفي ذات الوقت، ومع أن التعليم الإلزامي، والحد الأدنى للأجور، وفرص الحصول على الرعاية الصحية تحدد على المستوى القطري، فإن هناك حاجة إلى أن

تقوم القواعد الدولية والعمل التعاوني على أساس معايير عالمية إذا ما أريد ضمان حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

٥٧ - وتحسين الحوكمة العالمية، بسبل منها توفير المنافع العامة العالمية بشكل مناسب، عملية معقدة يزيد من تفاقمها بضعة اتجاهات ناشئة جديدة بالملاحظة. أولاً، يؤدي استمرار أوجه اللامساواة على الصعيد العالمي وتصاعدها محلياً إلى استقطاب المواقف بين "الجهات الراجحة" حالياً و"الجهات الخاسرة" ويعرقلان التقدم في وضع نظام عادل ومنصف للحكومة. ورغم إحراز بعض التقدم، ما زالت أوجه اللامساواة منتشرة على الصعيد العالمي. وبالاستناد إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ما زال متوسط الدخل الفردي في البلدان المتقدمة النمو أعلى ٥٥ مرة من متوسط الدخل الفردي في فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٠^(٩). وعلى الصعيد القطري، اتسمت حصص الأجور في الدخل القومي بالركود أو شهدت انخفاضاً في معظم أنحاء العالم واتسعت الفوارق في الدخل بين مختلف أنواع العمال (وخاصة بين المهرة وغير المهرة). وقد تعزز هذا الاتجاه باعتماد سياسات اقتصاد كلي غير عادلة، ويشمل ذلك تآكل عناصر إعادة التوزيع في النظم الوطنية للضرائب والتحويلات. وينبغي التسليم بأن تزايد أوجه اللامساواة على الصعيد المحلي هو من أشد الاتجاهات ضرراً التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة.

٥٨ - ثانياً، ازداد مستوى التباين بين البلدان النامية على نحو هام. ففي حين استطاعت مجموعة من البلدان، توجد أساساً في آسيا، من تسيير عمليات نمو ناجحة مكنتها من أن تقلص بشكل كبير الفجوة بين مستويات الدخل فيها ومستوياتها في البلدان المتقدمة النمو، تواصلت في مجموعة أخرى، وهي أقل البلدان نمواً، أو ازدادت، الفجوة في الدخل بينها وبين العالم المتقدم النمو، ولا يستطيع بعض هذه البلدان، على ما يبدو، الإفلات من قبضة الفقر. وهناك مجموعة ثالثة تقع بين هذين النقيضين تضم بلداناً سلكت مسارات نمو متباينة على مدى العقود القليلة الماضية. وقد برز على ما يبدو، خلال هذه الفترة تباين مزدوج: (أ) تباعد المسافة بين النقيضين (أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المرتفع)؛ (ب) زيادة التباين بين البلدان النامية. ونتيجة لهذه الاتجاهات، لم يعد إيجاد مسار مشترك وحيد للتشخيص والتنمية صالحاً. وللمضي قدماً، من الضروري التزام منظور متكامل والتعامل مع برنامج عمل متميز وفقاً للتنوع في ظروف البلدان النامية.

٥٩ - وأخيراً، فإن العالم ذا القطبين الذي ميز الواقع الدولي خلال الحرب الباردة بصدد التلاشي. و يظهر الآن بدلا منه عالم أكثر تعقيدا ومتعدد الأقطاب. وهناك قوى عالمية

(٩) إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أُطلع عليها في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

جديدة من العالم النامي بصدد التحول إلى عامل مهم في السياسة العالمية إلى جانب القوى التقليدية. وهذه القوى الجديدة حيوية جدا، ولها قدرة ملحوظة على إبراز ما لها من تأثير. وتوجد أقطاب النمو الرئيسية للاقتصاد العالمي في المناطق النامية، ويغلب على الظن أن هذا الاتجاه سيستمر في المستقبل القريب. ويتيح الانتشار المتزايد لمراكز القوة العالمية فرصة لإرساء حوكمة أكثر شمولا وديمقراطية على الصعيد الدولي. وفي ذات الوقت، ومع أن هناك قبولا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والتمايز، فإن من غير الواضح إطلاقا كيف سيتطور اتفاق عالمي بالفعل. إلا أن عدم التقدم في هذا المجال يعطل إدخال إصلاحات توجد حاجة ماسة إليها مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات خطيرة في مواصلة التقدم المحرز في التنمية واستدامتها عموما.

دال - المضي قدما في برنامج بحث لجنة السياسات الإنمائية

٦٠ - تطرح الاتجاهات الوارد وصفها أعلاه تحديات جديدة على المجتمع الدولي. وتتطلب معالجة هذه المسائل بيئة دولية مواتية، تستند إلى التزامات تعاونية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وكان الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الشراكة العالمية من أجل التنمية، أقل الأهداف عملية في خطة التنمية الدولية. وفي الواقع، فقد حدد بشكل سيء، وكان غير مكتمل وبدون غايات واضحة. وبدون بيئة دولية مواتية، سيكون العديد من الجهود الإنمائية الوطنية عديم الجدوى. وترى اللجنة أن هناك حاجة ملحة لتكملة تحليلها القائم بإيلاء الاعتبار لأثر القواعد العالمية والحوكمة العالمية على بعض المجالات الإنمائية الحيوية. وفي هذا الصدد، ستركز مبادرة بحث اللجنة على كيفية تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة، الوارد وصفها أعلاه، بشكل أكثر فعالية. وهناك شاغل ذي صلة بما سبق يتمثل في تفادي إهمال المبادرات المتفق عليها والاتفاقات وضمن الرصد الفعال والمساءلة، وفي بعض المجالات البالغة الأهمية، تطبيق الإلتزامات الدولية. وستقدم نتائج هذه المبادرة إلى المجلس في عام ٢٠١٤.

الفصل الخامس

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتزامات الإبلاغ من أجل الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، ورصد ساموا

ألف - مقدمة

٦١ - في محاولة لتفادي الانتكاسات في التقدم الذي تحرزته في مجال التنمية البلدان التي رفع اسمها من القائمة بسبب التعطل الفجائي للدعم الخارجي، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٠٩/٥٩ المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. ودعت الجمعية العامة، في برنامج عمل اسطنبول الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١، إلى إنشاء فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة عملية الانتقال السلس وتعزيزها. وفي وقت لاحق، اتخذت الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قرارها ٢٢١/٦٧ المتعلق بالانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً.

٦٢ - ووفقاً للقرار ٢٢١/٦٧، ستحيط الجمعية العامة علماً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة برفع اسم بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، في أول دورة للجمعية العامة تلي اتخاذ المجلس تلك القرارات؛ وهذا القرار تطور جدير بالترحيب وقد اعتبر ضرورياً لتفادي التأخير في عملية رفع الاسم من القائمة.

٦٣ - والغرض من هذا الفصل هو توضيح الإجراءات المتصلة بمتطلبات الإبلاغ من قبل البلدان التي يرفع اسمها من القائمة والبلدان التي يرفع اسمها منها بموجب القرار الجديد وكيف تتفاعل هذه البلدان مع نواتج الرصد المطلوبة من لجنة السياسات الإنمائية. واستعرضت اللجنة أيضاً التقدم، في مجال التنمية، الذي أحرزته ساموا، المقرر رفع اسمها من القائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

باء - التزامات الإبلاغ من قبل أقل البلدان نمواً التي قررت الجمعية العامة رفع اسمها من القائمة

الإبلاغ من قبل البلدان التي يرفع اسمها من القائمة

٦٤ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١/٦٧، حكومات البلدان التي يرفع اسمها من القائمة إلى أن تقدم إلى لجنة السياسات الإنمائية، بدعم من الآلية الاستشارية، تقارير سنوية عن إعداد استراتيجية الانتقال (انظر الفقرتين ٧ و ٢٠ من القرار).

٦٥ - ويتعلق الإبلاغ من قبل البلدان التي يرفع اسمها من القائمة بالفترة بين التاريخ الذي تحيط فيه الجمعية العامة علما بالتوصية برفع اسم البلد من القائمة وتاريخ الرفع الفعلي من القائمة (أي بعد ثلاث سنوات من التاريخ الذي تحيط فيه الجمعية العامة علما بالتوصية).

٦٦ - وتوصي اللجنة، من أجل ضمان أن تنعكس، في تقرير الرصد السنوي للجنة، النتائج التي تتوصل إليها البلدان التي يرفع اسمها من القائمة في ما يتعلق بإعداد إستراتيجياتها للانتقال السلس، بأن يتقيد البلد الذي يقدم تقريره بالجدول الزمني التالي:

من المطلوب أن يصل تقرير البلدان التي يرفع اسمها من القائمة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، قبل صدور التقرير السنوي المقدم من اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنة التالية (أنظر الشكل الذي يرد بعد الفقرة ٧٦ أدناه).

٦٧ - توصي اللجنة بأن يتضمن التقرير السنوي المقدم من البلدان التي يرفع اسمها من القائمة العناصر التالية:

(أ) موجز مقتضب للتقدم المحرز في إنشاء آلية استشارية، يذكر في جملة أمور المشاركين، ويبين الاجتماعات المعقودة، وأهداف كل منها ونواتجها، ويحدد الدعم الفني والتنظيمي المقدم من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية في عقد الاجتماعات، حسب الاقتضاء؛

(ب) تحديد تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نموا والتي هي الأنسب للبلد، وما يرتبط بذلك من تفاصيل عن الالتزامات التي تعهد بها الشركاء في التنمية والشركاء التجاريون لمواصلة تلك التدابير أو إلغاؤها التدريجي؛

(ج) معلومات عن إعداد إستراتيجية الانتقال، بما في ذلك تحديد المسائل الرئيسية التي ستعالجها الإستراتيجية، والتدابير التي اتخذها البلد أو سيتخذها، والقرارات التي اتخذت، وتحديد الإجراءات التي لم تنفذ بعد؛

(د) ينبغي إرفاق آخر نسخة من إستراتيجية الانتقال، إن توفرت، بالتقرير المقدم إلى اللجنة.

تقارير لجنة التخطيط الإنمائي عن البلدان التي يرفع اسمها من القائمة

٦٨ - تقوم اللجنة، منذ عام ٢٠٠٨، وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالتقرير السنوي للجنة، برصد التقدم الذي تحرز، في مجال التنمية، البلدان التي يرفع اسمها من القائمة، وإدراج نتائجها في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس. ويمكن تفادي هذه

الطلبات المتكررة من المجلس بإضفاء الطابع الرسمي على رصد البلدان التي يرفع إسمها من القائمة بوصفه جزءاً لا يتجزأ من إجراءات رفع الإسم من القائمة، على النحو التالي:

ستقوم لجنة السياسات الإنمائية، على أساس سنوي، برصد التقدم الذي تحرز، في مجال التنمية، البلدان التي يرفع اسمها من القائمة، وإدراج نتائجها في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس (انظر الشكل الوارد أدناه).

٦٩ - سيتضمن تقرير الرصد العناصر التالية:

(أ) استعراضاً لمجموعة مختارة من المؤشرات والمعلومات ذات الصلة بها، توضع على أساس كل بلد على حدة، من أجل تقييم أي علامات تدهور في التقدم الذي يحرزه، في مجال التنمية، البلد الذي يرفع إسمه من القائمة؛

(ب) موجزاً عن استعراض اللجنة للمعلومات المقدمة من البلد الذي يرفع إسمه من القائمة عن إعداد إستراتيجية الانتقال، إن قدمها البلد الذي يرفع إسمه من القائمة (انظر الفقرة ٦٦ أعلاه).

الإبلاغ من قبل البلدان التي رفع اسمها من القائمة

٧٠ - بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧، تدعى البلدان التي رفع اسمها من القائمة إلى أن تقدم إلى اللجنة تقارير سنوية مقتضبة عن تنفيذ إستراتيجية الانتقال السلس لمدة ثلاث سنوات، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين تجريهما لجنة سياسات التنمية كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً (انظر الفقرة ٢٠ من القرار).

٧١ - وتوصي اللجنة، من أجل ضمان أن تنعكس، في تقرير الرصد المقدم من اللجنة، النتائج التي تتوصل إليها البلدان التي رفع اسمها من القائمة في ما يتعلق بإعداد إستراتيجياتها للانتقال السلس، بأن يتقيد البلد الذي يقدم تقريره بالجدول الزمني التالي:

يدعى البلد الذي رفع إسمه من القائمة إلى أن يقدم، لفترة ثلاث سنوات، تقريره السنوي عن تنفيذ إستراتيجية الانتقال السلس قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، قبل صدور التقرير السنوي للجنة في السنة التالية. وبعد ذلك، يدعى البلد الذي رفع إسمه من القائمة إلى أن يقدم تقريره السنوي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة التي تسبق السنة التي تضطلع فيها اللجنة بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، كتكملة للاستعراضين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات (انظر الشكل الوارد أدناه).

٧٢ - توصي اللجنة بأن يتضمن التقرير السنوي المقدم من البلدان التي رفع اسمها من القائمة العناصر التالية:

(أ) استعراضا عاما للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس ومعلومات عما إذا كان يجري تنفيذ التدابير التي اتخذتها حكومة البلد الذي رفع اسمه من القائمة والالتزامات التي تعهد بها شركاؤه في التنمية وشركاؤه التجاريون، المحددة في استراتيجية الانتقال؛

(ب) وفي الحالات التي يجري فيها تخفيض الدعم أو سحبه، يجب أن يذكر في التقرير كيف أن ذلك يؤثر على البلد من أجل مساعدة اللجنة في تقييمها وتوجيه نظر المجلس، في أقرب وقت ممكن، إلى أي آثار سلبية.

تقارير اللجنة عن البلدان التي رفع اسمها من القائمة

٧٣ - تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، تقوم اللجنة برصد التقدم الذي أحرزته، في مجال التنمية، البلدان التي رفع اسمها من القائمة، بالتشاور مع حكومات تلك البلدان، على أساس سنوي لمدة ثلاث سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين تضطلع بهما اللجنة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا (انظر الفقرة ٢١ من القرار).

٧٤ - وفي ما يتعلق بتقرير الرصد، تقدم اللجنة التوصيات التالية (انظر الشكل الوارد أدناه):

(أ) ستواصل لجنة السياسات الإنمائية رصد التقدم الذي تحرز، في مجال التنمية، البلدان التي رفع اسمها من القائمة، على أساس المبادئ التوجيهية القائمة التي وضعت عام ٢٠٠٨^(١٠)؛

(ب) الهدف الرئيسي من تقرير الرصد هو تحديد أي علامات تدهور في التقدم الذي يحرز، في مجال التنمية، البلد المعني في فترة ما بعد رفع اسمه من القائمة وتوجيه نظر المجلس إليها في أقرب وقت ممكن؛

(ج) سيتضمن الرصد أيضا تقييم المدخلات المستمدة من التقرير المقدم من البلد الذي رفع اسمه من القائمة إن قدم إلى اللجنة (انظر الفقرة ٦١ أعلاه)؛

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ١٣ (E/2008/33)، الفصل الرابع.

(د) قبل وضع الصيغة النهائية لتقرير اللجنة إلى المجلس، استشاورة، عن طريق أمانتها، مع ممثل البلد الذي رفع إسمه من القائمة، الموجود مقره بنيويورك حول الاستنتاجات الواردة في مشروع تقريرها. وستدعو الأمانة إلى عقد إجتماع مع الممثل لمناقشة آراء الحكومة، في غضون أجل لا يتجاوز ١٠ أيام عمل من تاريخ إرسال مشروع التقرير. وبافتراض أن يعقد الاجتماع في التاريخ المحدد أو قبله، ستراعي اللجنة آراء الحكومة في تقريرها النهائي إلى المجلس.

جيم - الإجراءات المقترحة والتوصيات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧٥ - المقصود من الإجراءات الواردة في الفرع بء أعلاه هو توضيح الخطوات اللازمة لتعزيز إجراءات الإبلاغ لعملية الانتقال السلس. وترى لجنة السياسات الإنمائية أن هذه الإجراءات تتمشى مع الإطار الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧ والقرارات السابقة المتصلة بالانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا، ولا سيما القرار ٢٠٩/٥٩.

٧٦ - وتطلب اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأييد هذه الإجراءات بوصفها توضيحا إضافيا للإطار الذي وضعته الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧.

الشكل ١

إجراءات الانتقال السلس: الإبلاغ من قبل البلدان التي يرفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفع اسمها ولجنة السياسات الإنمائية

إجراءات الإبلاغ في فترة الانتقال	ثلاث سنوات بعد أن تخطط الجمعية العامة علماً بتوصية لجنة السياسات الإنمائية	إجراءات الإبلاغ في فترة ما بعد رفع الاسم من القائمة	
إعداد استراتيجية الانتقال	رفع الاسم من القائمة	تنفيذ استراتيجية الانتقال	
فترة ثلاث سنوات البلد الذي يرفع اسمه من القائمة	يدخل رفع الاسم من القائمة حيز النفاذ	خلال ثلاث سنوات البلد الذي رفع اسمه من القائمة	كل ثلاث سنوات البلد الذي رفع اسمه من القائمة
يُدعى إلى تقديم تقرير كل سنة إلى لجنة السياسات الإنمائية عن إعداد إستراتيجية الانتقال		يقدم تقارير سنوية إلى لجنة السياسات الإنمائية عن تنفيذ إستراتيجية الانتقال السلس لفترة ثلاث سنوات	يقدم تقارير إلى لجنة السياسات الإنمائية، كتكملة لاستعراضين يجريان كل ثلاث سنوات، عن تنفيذ إستراتيجية الانتقال السلس
لجنة السياسات الإنمائية		لجنة السياسات الإنمائية	لجنة السياسات الإنمائية
ترصد التقدم المحرز في مجال التنمية في تقاريرها السنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي		ترصد التقدم المحرز في مجال التنمية بالتشاور مع البلد الذي رفع اسمه من القائمة لثلاث سنوات وتبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنتائج	ترصد التقدم المحرز في مجال التنمية بالتشاور مع البلد الذي رفع اسمه من القائمة كتكملة لاستعراضين يجريان كل ثلاث سنوات وتبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنتائج

دال - رصد البلدان التي يرفع اسمها من القائمة

٧٧ - يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة التخطيط الإنمائي، في قراره ٣٢/٢٠١٢، أن ترصد ما أحرزته مؤخرًا البلدان التي ترفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً من تقدم في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتعد ساموا البلد الوحيد المرشح حالياً للرفع من القائمة من قبل الجمعية العامة. ورغم أن ساموا ما زالت شديدة التعرض للخدمات الاقتصادية، فهي تواصل إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما تشير إلى ذلك النتائج المستمدة من الاتجاهات الأخيرة في الدخل القومي والدليل القياسي للأصول البشرية.

٧٨ - وقد زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي منذ عام ٢٠٠٩، حيث تواصل التعافي من الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية التي أحدثها تسونامي المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٩. وحيث أن من المقرر رفع إسم ساموا من القائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعيد اللجنة تأكيد أهمية أن يعد البلد استراتيجيته للانتقال السلس، بالتعاون مع شركائه في التنمية.

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

٧٩ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواصلة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يحددها المجلس بهدف المساهمة بفعالية في مداورات المجلس ومساعدته في أداء مهامه.

٨٠ - ستضطلع اللجنة، في دورتها السادسة عشرة بالعمل حول موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤، وهو "التصدي للتحديات المستمرة والناشئة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ وللحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل". وفي هذا الصدد، ستحلل كيف أن القواعد الحالية وهيكل الحوكمة العالمية تشجع الاستجابات الفعالة للمشاكل الدولية والتوزيع العادل لفرص التنمية بين البلدان. وستنظر اللجنة أيضا في فعالية الآليات القائمة لرصد الحوكمة العالمية.

٨١ - وستقوم اللجنة، في معرض الإعداد للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، باستعراض وصقل المقاربات والمعايير المنهجية الحالية المستخدمة لتصنيف البلدان في فئة أقل البلدان نموا. وستقوم أيضا، حسب الاقتضاء، برصد التقدم الذي أحرزته، في مجال التنمية، البلدان التي يرفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفع اسمها من القائمة، كما حددت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢١/٦٧ ووفقا للمبادئ الموصى بها في هذا التقرير.

٨٢ - وستتناول اللجنة أيضا فعالية نظام دعم دولي يقوم على أساس إطار لتصنيف البلدان نظرا لتزايد التباين بين البلدان النامية، ومشاكل الحوافز التي توجدها هذه التصنيفات، واستمرار التحديات المطلوب التصدي لها.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

٨٣ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها الخامسة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣. وحضر الدورة ثلاثة وعشرون عضواً من أعضاء اللجنة، ومراقبون عن عدة مؤسسات من داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول.

٨٤ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح أمين اللجنة الدورة ورحب بالمشاركين. وبعد ذلك، ألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، السيدة شامشاد أختهار، كلمة أمام اللجنة. وباشر الاجتماع انتخاب أعضاء المكتب على النحو التالي: خوسي انطونيو أوكامبو (رئيس)، وساكيكو فوكودا - بار (نائب رئيس) ونورمان جيرفان (مقرر). وألقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير نستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة أيضاً كلمة أمام اللجنة. والبيانات متاحة على الرابط التالي:

http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_statements.shtml

٨٥ - ويرد جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

لو أيغيو

خوسيه أنطونيو ألونسو

نورية بن غبريت - رموان

جيوفاي أندريا كورنيا

ديان إلسون

ساكيكو فوكودا - بار (نائب رئيس)

نورمان جيرفان (مقرر)

آن هاريسون

ستيفان كلازن

كون لي

ثانديكا مكانداويري

عادل نجم

ليونس نديكوماننا

خوسيه أنطونيو أوكامبو (الرئيس)

تيا بترين

باتريك بلان

فيكتور بولتيروفيتش

بيلا روماغيرا

أونالينا سيلولواني

كلاوديا شاينباوم باردو

مادورا سواميناثان

زينيبويركي تاديستي

دزودزي تسيكاتا

٢ - كانت الهيئات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية

برنامج الأغذية العالمي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جدول الأعمال

- ١ - الجلسة الافتتاحية.
- ٢ - الدورة التنظيمية.
- ٣ - خطة التنمية الدولية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥: التصدي للتحديات الناشئة في البيئة العالمية.
- ٤ - التصدي لأوجه الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية حاجاتها الإنمائية.
- ٥ - فئة أقل البلدان نموا: مسائل مختارة.
- ٦ - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٧ - برنامج عمل لجنة التخطيط الإنمائي.
- ٨ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية.

